

Distr.  
GENERALTD/B/C.II/5  
22 May 2009ARABIC  
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
الدورة الأولى  
جينييف ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٩

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية  
عن دورتها الأولى  
المحتويات

## الصفحة

|    |                                                                  |
|----|------------------------------------------------------------------|
| ٢  | أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها .....                           |
| ٢  | ألف - الاستنتاجات المتفق عليها .....                             |
| ٤  | باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء ..... |
| ٧  | ثانياً - المداولات .....                                         |
| ٧  | ألف - موجز أعده الرئيس .....                                     |
| ٢٠ | باء - الإجراء الذي اتخذته اللجنة .....                           |
| ٢٠ | ثالثاً - المسائل التنظيمية .....                                 |
| ٢٠ | ألف - افتتاح الدورة .....                                        |
| ٢٠ | باء - انتخاب أعضاء المكتب .....                                  |
| ٢٠ | جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل .....                      |
| ٢١ | دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية ..... |
| ٢٢ | المرفق - الحضور .....                                            |

## أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها<sup>(١)</sup>

### ألف - الاستنتاجات المتفق عليها

تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يأخذ في الاعتبار، لدى وضع هذه الاستنتاجات موضع التنفيذ، احتياجات البلدان وظروفها المختلفة وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرأ.

١- تُعرب اللجنة عن قلقها إزاء تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالانخفاض الهائل لهذه التدفقات يُهدّد بتبيد المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن. وتشجع اللجنة الأمانة على مواصلة إجراء بحوثها التحليلية بشأن تأثير الأزمة الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في البلدان النامية، واستكشاف خيارات السياسة العامة المناسبة لاستعادة وتحسين الظروف المواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، للإسهام في تحقيق النمو والتنمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثير الأزمة على مستوى الاستثمار وهيكله وتطوره، والاستجابات على صعيد السياسة العامة من قبل بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

٢- وتلاحظ اللجنة مع التقدير التحليل الوارد في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ وغير ذلك من الأعمال التحليلية المضطلع بها من قبل الأونكتاد فيما يتصل بالاستثمار. وتطلع اللجنة إلى صدور تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، وهي مسألة تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يواصل تعزيز بحوثه التحليلية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وما يترتب عليه من آثار إنمائية، بما يشمل - على سبيل المثال - التكامل الإقليمي، والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار في تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة، والاستثمار الأجنبي المباشر والتوازن بين الجنسين في قوة العمل. وتشجع اللجنة الأونكتاد على مواصلة تعزيز بحوثه وتحليلاته في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وفقاً لما جاء في الفقرة ١٥٨ من اتفاق أكرأ، بما في ذلك في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية.

٣- وبغية دعم المسؤولين عن وضع السياسات العامة في تصميم وتنفيذ سياسات للاستثمار مواتية للتنمية وتستند إلى تحليلات سليمة وإحصاءات موثوقة، تطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يعمل - واضعاً في اعتباره احتياجات البلدان وظروفها المختلفة وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرأ، وبخاصة احتياجات وظروف أقل البلدان نمواً - على المساعدة في تجميع بيانات ذات نوعية جيدة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، وبناء القدرة المؤسسية ذات الصلة. وتدعو اللجنة الشركاء في التنمية إلى دعم أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال.

٤- وترحب اللجنة بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن أفضل الممارسات في سياسات الاستثمار وتدعو إلى مواصلته.

---

(١) كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٥- وترحب اللجنة بالالتزامات التي أُعيد تأكيدها مؤخراً بالامتناع عن إقامة الحواجز أمام الاستثمار وزيادة تشجيعه، وتبرز أهمية الوفاء بتلك الالتزامات من أجل التخفيف من حدة التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية العالمية. وترحب اللجنة أيضاً بالدعوة الموجهة إلى الهيئات الدولية لرصد تدابير الاستثمار التي تدرج ضمن ولاياتها والإبلاغ عن هذه التدابير، وتشجع الأونكتاد على التعاون في هذا الجهد مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

٦- وتلاحظ اللجنة مع التقدير العرضين المقدمين فيما يتعلق باستعراض سياسة الاستثمار لكل من الجمهورية الدومينيكية ونيجيريا. فعمليات استعراض سياسات الاستثمار تمثل أدوات قيّمة لتحسين بيئة الاستثمار. وتشدد اللجنة على أهمية المساعدة التي تُقدّم في حينها لمتابعة تنفيذ التوصيات. وإذ تلاحظ اللجنة الطلبات المقدمة لإجراء عمليات استعراض لسياسة الاستثمار ومتابعتها، فإنها تدعو الشركاء في التنمية إلى تمكين الأونكتاد من الاستجابة لهذه الطلبات.

٧- وتدعو اللجنة الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بدوره بوصفه مركز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وذلك من خلال ما يجريه من بحوث وتحليل للسياسات، وما يقدمه من مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات، وما يجريه من مداوالات حكومية دولية.

٨- وتُعرب اللجنة عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال ترويج وتيسير الاستثمار من أجل التنمية، ولا سيما برنامجه الخاص بتقديم المساعدة التقنية لدعم هيئات ترويج الاستثمار. وترحب اللجنة بالتعاون مع المنظمات الأخرى النشطة في هذا المجال، ولا سيما الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار.

٩- وتلاحظ اللجنة بارتياح المساعدة التي يقدمها الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان، وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا، على تعزيز كفاءتها الإدارية من خلال ممارسات الحكومة الإلكترونية. وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد أن يوسّع نطاق ما يقدمه من دعم ليشمل المزيد من البلدان، وأن يُعزز ما يضطلع به من عمل تحليلي بهدف تحديد الممارسات والسياسات الجيدة ذات الصلة، وأن ييسّر تقاسم هذه الممارسات والسياسات فيما بين الدول الأعضاء. وتشجع اللجنة الجهات المانحة على دعم المساعدة التي يقدمها الأونكتاد للبلدان من أجل تعزيز كفاءتها الإدارية.

١٠- وتؤكد اللجنة المساهمة الهامة للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار برنامجه الخاص بتنظيم المشاريع (برنامج إمريتيك) في تطوير المشاريع القائمة على روح المبادرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتسلم اللجنة بمساهمة برنامج الأونكتاد الخاص بروابط الأعمال التجارية في إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية، وما يضطلع به من عمل بشأن قطاع السياحة. وتشجع اللجنة الأونكتاد على تطوير المزيد من هذه المشاريع، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

١١- وترحب اللجنة بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وهو عمل يتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن. وتشجع اللجنة الجهات المانحة على دعم جهود بناء القدرات فيما يخص الشفافية والمحاسبة في عمل الشركات.

١٢- وتدعو اللجنة الأونكتاد إلى دعم منظمة التأمين الأفريقية من أجل تدعيم قطاع التأمين في أفريقيا من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة في بناء القدرات.

١٣- وتُعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة لتنفيذ اتفاق أكرا ولزيادة تعزيز أوجه التآزر داخل الأمانة وفيما بين أركان عملها الثلاثة.

## باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء

### ١- اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

#### إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

- ١- ترحب باستهلال عقد اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات على نحو تكافؤ بالنجاح؛
- ٢- تحيط علماً بتقارير اجتماع الخبراء المتعددة السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية (TD/B/C.II/MEM.3/3) واجتماع الخبراء المتعددة السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار (TD/B/C.II/MEM.1/4) واجتماع الخبراء المتعددة السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب (TD/B/C.II/MEM.2/3)؛
- ٣- ترحب من الأمين العام للأونكتاد أن يكفل نشر نتائج اجتماعات الخبراء على أوسع نطاق ممكن، وبخاصة في أوساط المسؤولين عن وضع السياسات الحكومية؛
- ٤- تؤكد مرة أخرى أن تمويل مشاركة الخبراء من البلدان - ولا سيما أقل البلدان نمواً - مع مراعاة احتياجات البلدان وظروفها المختلفة وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا، يجب أن يكون تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به. وسوف يوفر التمويل من الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض، وترجو اللجنة من الأمين العام للأونكتاد أن يبذل جهوداً مضاعفة ومجددة ومستمرة من أجل الحصول على تبرعات للصندوق على سبيل الأولوية. وتشجع اللجنة الدول الأعضاء على التبرع للصندوق. كما تُشجّع البلدان الأعضاء على اقتراح أسماء خبراء للمشاركة في حلقات النقاش في سياق اجتماعات الخبراء؛
- ٥- تشجع الأمانة على القيام، لدى تنظيم اجتماعات الخبراء التي ستعقد في المستقبل، بوضع جداول زمنية للاجتماعات وإتاحة الوثائق والبرامج المفصلة للاجتماعات قبل عقدها بوقت كافٍ. وينبغي للأمانة أن تسعى إلى التقليل من عدد المشاركين في حلقات المناقشة - ولكن مع الحرص على التمثيل الجغرافي المتوازن والمُنصف - وأن تشجع المناقشات التفاعلية. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بهيكل تكوين اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية؛
- ٦- تشجع الأمانة على متابعة القضايا المحددة من قبل اجتماعات الخبراء، وفقاً لاستنتاجات اللجنة؛
- ٧- تطلب إلى الأونكتاد أن يأخذ في الاعتبار، لدى وضع هذه الاستنتاجات موضع التنفيذ، احتياجات البلدان وظروفها المختلفة وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا؛

### اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

٨- تؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق الرئيسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، وبوصفه منتدى لتحسين فهم القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وأبعادها الإنمائية؛

٩- تؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى عقد اجتماعات سنوية للخبراء في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية لأغراض الاستفادة من التعلم الجماعي والخدمات الاستشارية الجماعية التي تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان النامية، بغية تيسير زيادة تبادل الخبرات الوطنية وتقاسم أفضل الممارسات؛

١٠- ترحب باستخدام شبكة الأونكتاد القائمة التي يمكن الوصول إليها مباشرة عبر الإنترنت فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية كمنتدى لمواصلة تقاسم الخبرات ووجهات النظر بشأن القضايا الرئيسية والناشئة؛

١١- تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، في حدود ولايته، تحليل الاتجاهات في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية وقانون الاستثمار الدولي، وأن يجري بحثاً وتحليلات في مجال السياسة العامة بشأن القضايا الرئيسية والناشئة، والآثار الإنمائية، وتأثير المساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا المجال، وفقاً لما جاء في الفقرتين ١٤٩ و ١٥١ من اتفاق أكر؛

١٢- ترحب بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال جمع البيانات، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية المختصة في مجال بناء القدرات وإجراء الدراسات الاستقصائية فيما يتعلق بالاستثمار، وتطلب إلى الأمانة أن تنشر نتائج هذه الدراسات الاستقصائية في حينها؛

### اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٣- توصي مجلس التجارة والتنمية بالموافقة على المواضيع المقترحة (الفقرة ٥٩ من تقرير اجتماع الخبراء)؛

١٤- ترحب بالتزام الخبراء بالتعاون في عدد من المجالات (الفقرة ٦٠ من التقرير)؛

١٥- تؤيد إجراء عمليات الاستعراض الطوعي التي يقوم بها الخبراء بشأن سياسات تطوير المشاريع والابتكار (الفقرة ٦٠ (ب) من التقرير)، بالاستناد إلى المواد المتاحة فعلاً؛

١٦- تشجع على إنشاء آليات لتمكين برامج الأونكتاد المتعلقة بتنظيم المشاريع من الاستفادة الكاملة من الشراكات مع مؤسسات التعليم والبحوث وغيرها من المؤسسات (الفقرة ٦٠ (هـ) من التقرير)؛

١٧- ترحب بالاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكات تتعلق بقضايا محددة هم فريق الخبراء (الفقرة ٦٠ (أ) من التقرير)؛

١٨- تشجع الأونكتاد على تحسين التعاون القائم بشأن هذا الموضوع في إطار منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واللجان الإقليمية؛

١٩- تطلب إلى الأونكتاد أن يبحث إمكانية استخدام مستنسخات إلكترونية فورية من أجل تيسير نشر المعلومات والمشاركة والإبلاغ عن بُعد؛

٢٠- تطلب إلى الأونكتاد أن يحوّل المنتدى الإلكتروني إلى سمة دائمة من سمات عمل اجتماعات فريق الخبراء؛

*اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب*

٢١- تؤكد مرة أخرى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، يمكن أن يشكل أداة هامة لتعزيز القدرات المحلية (الفقرة ٦٨ من تقرير اجتماع الخبراء). وينبغي لجميع المنظمات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المعنية المتعددة الأطراف، وبخاصة الأونكتاد، أن تكثف جهودها من أجل تعميم الاستخدام الفعال للتعاون بين الجنوب والجنوب في تصميم وصياغة وتنفيذ برامجها العادية والنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية من أجل دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/RES/58/220)؛ وتدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته تجاه التنمية، وإيجاد سبل لتوفير التمويل المستمر لأغراض المساعدة الإنمائية - وفقاً للاحتياجات والظروف المختلفة للبلدان - وبخاصة أقل البلدان نمواً، كما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا، من أجل دعم جهودها الرامية إلى التصدي للأزمة الاقتصادية والنهوض بالتنمية (الفقرة ٦٨ من التقرير)؛

٢٢- تدعو الأونكتاد إلى القيام، في حدود ولايته - مع مراعاة الاحتياجات والظروف المختلفة للبلدان، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وفقاً لما جاء في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا - بتقييم مدى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية على الاستثمار والتنمية، بما في ذلك على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير استجابات على صعيد السياسة العامة حسب مقتضى الحال، واستراتيجيات لتنشيط عملية النمو والتنمية (الفقرة ٧٩ من التقرير).

## ٢- اجتماعات الخبراء الأحادية السنة

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

*اجتماع الخبراء بشأن التجارة وتغير المناخ: فرص وتحديات التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة*

*إن اللجنة*

١- تشجع الأونكتاد على القيام، لدى الاضطلاع بالولاية الواردة في الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا، بتعزيز الدعم الذي يقدمه لأغراض التنمية المستدامة والنظر في مسألة تغير المناخ في سياق عمله الجاري المتمثل في مساعدة البلدان النامية على معالجة القضايا ذات الصلة بالتجارة والاستثمار في إطار استراتيجيات التنمية، آخذاً في اعتباره اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

### ٣- فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل (البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

إن اللجنة

- ١- تحيط علماً بتقرير الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كما يرد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/51، والاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه؛
- ٢- يوافق على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته السادسة والعشرين.

### ثانياً - المداولات

#### ألف - موجز أعده الرئيس

#### ١- افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، ببيان افتتاحي. ثم أدلى ببيانات أيضاً (أ) ممثل تايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (ب) ممثل سري لانكا باسم المجموعة الآسيوية؛ (ج) ممثل البرازيل باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) ممثل كوت ديفوار باسم المجموعة الأفريقية؛ (هـ) ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي؛ (و) ممثل بنغلاديش باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ (ز) ممثل قرغيزستان باسم المجموعة دال؛ (ح) ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الدول الأعضاء التالية، كل باسم بلده: الصين وإكوادور وإندونيسيا وسويسرا ورواندا ونيبال.

٢- وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى الاجتماعات التي عقدتها في الفترة الأخيرة مؤسسات بريتون وودز، ولاحظ أن تأثير الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر لم يُتناول حتى الآن بالقدر الكافي، وأن الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية جاءت في الوقت المناسب. وأكد أن شكوكاً عديدة لا تزال تحوم حول البيئة الاقتصادية رغم ظهور مؤشرات انتعاش أولى، مشيراً إلى وجود ما لا يقل عن ثلاثة مصادر قلق رئيسية، هي التالية: استمرار الأصول المتعسرة في ميزانيات المصارف، وتواصل تدفقات رأس المال الخارجة من البلدان النامية، وعدم كفاية الدعم المقدم للقطاع المالي. وإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجيات التي جرت مناقشتها لمساعدة البلدان المتقدمة على الخروج من الأزمة قد لا تفيد بالضرورة البلدان النامية التي يتوقع أن تواجه أزمة جديدة. وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومثلما أكدته الدراسة المعنونة "Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows" (تقييم أثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة على التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر)، فإن جميع المؤشرات - بما في ذلك الانخفاض الحاد في أرباح المشاريع والمؤسسات الاقتصادية، ومحدودية الموارد، والإعراض عن الاستثمار في الخارج - تشير إلى أن سنة ٢٠٠٩ ستسجل انخفاضاً أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر وأثراً سلبياً على عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية. ورغم هذه التوقعات،

فقد حملت الأزمة في طياتها بعض العوامل المؤاتية التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في الاستثمار الأجنبي المباشر، كالانخفاض الضخم في أسعار الأصول، وإمكانية تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، والفرص التي تتيحها الصناعات أو الطاقات البيئية، وتزايد الطلب لدى بعض الاقتصادات الناشئة. وتشير الدراسة الاستقصائية عن آفاق الاستثمار في العالم للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (UNCTAD/DIAE/IA/2008/1)، عموماً، إلى أن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون، على الأرجح، على شكل U، وسيؤثر تأثيراً إيجابياً حقيقياً على الاستثمار والعمالة بحلول عام ٢٠١١. وبالتالي، تمثل السياسات السليمة عنصراً رئيسياً في هذا الصدد.

٣- واقترح الأمين العام أن تسعى اللجنة إلى استكشاف الخيارات الممكنة في مجال السياسات العامة وأن يقوم الأونكتاد بتحليل التدابير المتخذة في كل من البلدان الموردة والبلدان المتلقية من أجل تعزيز الاستثمار. ورغم غياب أي مؤشرات على اعتماد سياسات حمائية، فقد اقترح خلال المناقشات التي جرت في إطار مجموعة العشرين أن تتولى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد رصد ما يتخذ من تدابير يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً في الاستثمار. واقترح أيضاً أن تخضع اتفاقات الاستثمار الدولية لرقابة دقيقة بغية التحقق من قيام الأسس اللازمة لامثال القوانين الاقتصادية السليمة. وينبغي أيضاً استكشاف الفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي، لا سيما فيما يخص أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وأخيراً، ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان على الاستعداد للتعاطي مع الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الأزمة، التي يتوقع أن تشهد نشأة قطاعات جديدة وجغرافيا جديدة للاستثمار.

٤- ونوهت عدة وفود إلى قيام الأمانة بإعداد تحديث لدراساتها المتعلقة بتأثير الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وطلبت إلى الأونكتاد أن يستمر في تحديث الدراسة بانتظام وأن يرصد ويحلل التطورات التي تشهدها السياسات الوطنية والدولية في مجال الاستثمار، مع التركيز على المنظور الإنمائي بوجه خاص.

٥- وأشادت وفود عديدة بجودة منشورات الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والقضايا الأخرى المتصلة بالاستثمار. وأشارت بوجه خاص إلى أن تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ جاء في الوقت المناسب. وأكد معظم الوفود أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي بشأن مختلف العوامل اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وأعربت الوفود كافة عن تقديرها لما يضطلع به الأونكتاد من عمل بشأن الاستعراضات المتعلقة بسياسات الاستثمار، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى عرض الاستعراض الخاص بكل من الجمهورية الدومينيكية ونيجيريا. وأفاد بلد من بين البلدان التي شملها استعراض سابق أن المساعدة التي تلقاها من الأونكتاد أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار إلى البلد وطلب إلى الأونكتاد أن يعزز برنامجه، ولا سيما في ظل الأزمة الراهنة. وأشار أيضاً إلى الأهمية الحاسمة التي تنسم بها الجهود الرامية إلى بناء الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وفي ضوء ما تقدم، اقترح البعض بحث أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها في أقل البلدان نمواً.

٦- وفي ظل الأزمة المالية العالمية والإصلاحات الرامية إلى تنظيم التدفقات المالية الدولية، أخذ دور اتفاقات الاستثمار الدولية - من حيث تحقيق الاستقرار وتعزيز القدرة على التنبؤ - يكتسي أهمية أكبر. ولما كانت البلدان تلجأ إلى اتفاقات الاستثمار الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بالتنمية، وجب تعزيز البعد الإنمائي لهذه الاتفاقات بوسائل منها التركيز على الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات الاستثمار الدولية النهوض بالمصالح الإنمائية لأقل البلدان نمواً. وأعربت الوفود عن تقديرها لما يضطلع به الأونكتاد من أعمال في مجال تحليل السياسات



العامة ومن بحوث تتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، وناشدت الأونكتاد مواصلة رصد التطورات والقضايا الناشئة، بما في ذلك في سياق تسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة. وأعربت الوفود أيضاً عن تقديرها للمساعدة التقنية المقدمة في هذا الصدد. وأعربت مجموعة، على سبيل المثال، عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد من أجل بلدان مجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ.

٧- وهنأت الوفود الأونكتاد أيضاً على ما نظّمه من اجتماعات خبراء أحادية السنة ومتعددة السنوات كُلت جميعاً بالنجاح. واستحسنّت الوفود بوجه خاص الشكل الجديد الذي اتخذته الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار من أجل التنمية وما تخلّل الاجتماع من مناقشات تفاعلية.

٨- وُثِّق بعمل الأونكتاد في مجال تعزيز القدرات التوريدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا سيما في إطار برامج مثل برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك"، وكذلك الجهود المبذولة في مجال تيسير الأعمال ووظائف الحكومة الإلكترونية. واعتبرت وفود عدة، بالنظر إلى السياق الاقتصادي الراهن، أن من الأهمية بمكان أن يواصل الأونكتاد عمله في مجال الكفاءة الإدارية.

## ٢- الجلسة رفيعة المستوى - جلسة مشتركة بين اللجنة والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (البند ٥ من جدول الأعمال)

٩- أكد الخبراء والمندوبون من جديد ما قدمه وما يمكن أن يُقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر من مساهمة إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بما له من آثار إيجابية تشمل العمالة وميزان المدفوعات ونقل المهارات والتكنولوجيا والمنافسة وبناء القدرات الإنتاجية، لا سيما بالنسبة إلى الاقتصادات الناشئة. ولما كانت بلدان عديدة في حاجة ماسة إلى مثل هذه الآثار الإيجابية في ظل الوضع الراهن، الذي يتسم بحدة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإنها أعربت عن انشغالها وعدم تأكدها من قدرتها على تحديد أنواع السياسات التي تهيئ أقصى الفرص لتحقيق تدفقات الاستثمار وما يقترن بتلك التدفقات من مساهمة في النهوض بالتنمية. وبالتالي فإن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بسياسات الاستثمار أمر مستحسن جداً، وأشدّ المشاركون بالمبادرات المتخذة من الأونكتاد، سواء فيما يتعلق بتنفيذ مشروع أفضل الممارسات (الذي أُطلق بمناسبة انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرا، بغانا) أو بإتاحة الفرصة لإجراء تبادل تفاعلي للآراء في سياق اجتماع لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية لعام ٢٠٠٩.

١٠- وفي ضوء الأزمة الاقتصادية والحوافز الضريبية المقدمة من الحكومة، ناقش المشاركون دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشاريع البنية الأساسية، وبخاصة تلك المتعلقة بالطرق والكهرباء. وبالرغم من وجود اتفاق عام بشأن مزايا استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا الغرض (نظراً لعدم توافر القروض على المستوى المحلي)، فقد شدد البعض على ضرورة تنفيذ أطر سياساتية من أجل تحقيق الحد الأقصى من التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتُبر من الجوهر في هذا السياق تحديد أفضل السياسات وتحديد الوتيرة والتسلسل على نحو سليم - وتلك واحدة من القضايا التي أثارها أقل البلدان نمواً. كما اعتُبر من الضروري تهيئة القطاع الخاص للدخول في شراكات طويلة الأمد مع القطاع العام في مجال الهياكل الأساسية.

١١- والمسألة الثانية المتصلة بالأزمة الحالية تتعلق بتعهد مجموعة الـ ٢٠ مؤخراً بالكف عن وضع الحواجز أمام التجارة والاستثمار الدوليين. وأشاد المشاركون بتلك التعهدات وبقيام المنظمات الدولية المعنية برصد الالتزام بها.

١٢- وفيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أشار المشاركون إلى ضرورة وجود وكالات فعالة لترويج الاستثمار، وإنشاء "مركز موحد" لتلبية جميع احتياجات المستثمرين الأجانب. وارتئي أن التنفيذ الجيد لترويج الاستثمار يشكل أداة قيمة لتحسين مفاهيم المستثمرين الأجانب وإظهار ما تتمتع به الاقتصادات الصغيرة النامية. وأكد المشاركون مزايا الالتزام بقوانين استثمار تتسم بالبساطة والشفافية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قاموا بتبادل الأمثلة المتعلقة بالبلدان التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، ذكرت بعض البلدان أنها تمكنت من تقليص الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز بعض الإجراءات ومن تحسين ترتيبها في تقرير البنك الدولي المعنون "ممارسة الأعمال التجارية". وأشار إلى ما للقدرة والفعالية الإدارية من أهمية جوهرية لخلق بيئة تُفضي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وتناول العديد من أعضاء الوفود تجارب بلدانهم، بما في ذلك في سياق تدريب موظفي القطاع العام. وبشكل عام، اعتُبر أن من الضروري ألا تؤدي الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التنافس الذي يفضي إلى "السباق نحو القاع".

١٣- وتناولت إحدى النقاط التي أثّرت خلال الاجتماع الدور الذي تضطلع به الدولة في إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر ولكفالة تحقيق نتائج إيجابية للاقتصاد المحلي. ومن ناحية أخرى، تم الإعراب عن القلق من أن يكون ازدهار الاستثمار الأجنبي في فترة ما قبل الأزمة الاقتصادية الراهنة قد أدى إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن البلدان المضيفة لم تتمكن من استيعاب المزايا المحتملة لهذا الاستثمار، كعمليات نقل التكنولوجيا. فالأطر التنظيمية والسياسية غير الملائمة، والافتقار إلى القدرة الإدارية وعدم وجود برامج لمشاريع مخطط لها مسبقاً قد يؤدي إلى نتائج ضعيفة على الأمد الطويل. ولمواجهة هذه المشكلة، أُشير إلى إمكانية استخدام شروط أو توجيهات محددة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق الحد الأقصى من التأثيرات المحلية الإيجابية. وجاء في أحد الاقتراحات أن على الحكومات المضيفة التركيز على سياسات متوازنة تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لضمان قدرتها على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء شبكات وتحقيق المزيد من الفوائد للبلد المضيف. ومن جهة أخرى، شدد بعض أعضاء الوفود على الطابع التلقائي للنتائج الجانبية الإيجابية التي تحققت بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدانهم، وأوصوا بالتركيز على الانفتاح بشكل عام للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن إجراء تحسينات واسعة النطاق على الهياكل الأساسية الوطنية وعلى رأس المال البشري، ولا سيما الذي يلي احتياجات المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالمهارات المطلوبة.

١٤- وفي هذا السياق، ناقش المشاركون أيضاً أفضل الممارسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه في مجال التنمية. كما استفاد المشاركون من الخبرات التي عرضها الفريق العامل المعني بالاستثمار في إطار مجموعة الـ ٥+٨، وقد كان الحوار قائماً على أساس إقامة شراكة جديدة بين البلدان بغية التوصل إلى فهم مشترك للاستثمار الأجنبي، ولا سيما السياسات والضوابط والممارسات التجارية ذات الصلة. وركز المشاركون في الحوار على الاستراتيجيات السياسية توجهاً لتحقيق الحد الأقصى من التأثيرات الإيجابية للاستثمار الدولي بوصفه محفزاً للتنمية الاقتصادية ولرفع المستويات المعيشية، وأشاروا إلى أهمية إنشاء المؤسسات الملائمة واعتماد السياسات اللازمة من أجل الاستفادة التامة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنمية المستدامة ولضمان أن تكون العولمة

منصفة وشاملة. كما لاحظ المشاركون في الحوار أن عدد معاهدات الاستثمار الثنائية وسائر اتفاقات الاستثمار الدولية قد تثير تساؤلات تتعلق باتساق النظام، واعتبروا بالتالي أن من المهم استكشاف ما قد يسهم به الإطار المتعدد الجوانب. وفي هذا السياق، عرضت البلدان تجربتها المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية ومدى إسهام مثل هذه الاتفاقات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى إسهامها في القضاء على التوجهات الحمائية، بما في ذلك في سياق الأزمة الراهنة.

١٥- وشدد الحاضرون أيضاً على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نشر أفضل الاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية. وقام بعض أعضاء الوفود بعرض خطط العمل مع البلدان المجاورة بغية تطوير مفاهيم إيجابية فيما يتعلق بقابلية اجتذاب الاستثمار في المنطقة، ووُجّهت العديد من الدعوات إلى أعضاء الوفود لزيارة مختلف البلدان التي نبحث في هذا المجال.

١٦- وأعرب المشاركون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان في تحسين البيئة المؤسسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه في مجال التنمية. وأثنى عدد من المشاركين على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية واستشارات في مجال سياسات الاستثمار، كما أعربوا عن التزامهم على أعلى مستويات صنع السياسات بهذه العمليات. وأعرب الاجتماع عن تقديره البالغ للجهود التي يبذلها الأونكتاد لتشجيع التعلم الجماعي عن طريق السلسلة المعنونة "أفضل الممارسات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر"، بما في ذلك في سياق هذا الاجتماع المحدد. ورُئي أن الأونكتاد يضطلع بدور حيوي للغاية فيما يتعلق بوضع السياسات اللازمة لمعالجة الوضع الراهن، وأشار إلى أن التعاون بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في تنظيم هذه الجلسة يُعد تطوراً واعداً.

١٧- وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يعتقد أن السبب الرئيسي للأزمة المالية يتمثل في فشل منهجي يمكن أن يتسبب أيضاً في انحسار في الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ٣- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار (البند ٣(أ)(١) من جدول الأعمال)

١٨- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، "تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الأولى" (TD/B/C.II/MEM.1/4). وقد عقد الاجتماع في جنيف، في الفترة ٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقام السيد ميغيل أنجيل ألكين كاسترو (السلفادور)، رئيس اجتماع الخبراء، بعرض تقرير الاجتماع. وأعرب عن الرضا حيال المشاركة الجيدة والتنظيم الابتكاري للاجتماع. وأشار إلى أن نحو ١٦٧ خبيراً من ٦٢ بلداً قد حضروا اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، والذي يتسق مع المسائل المتعلقة بالمشاريع وأبلغ أنه تم تكوين منتدى الكتروني بغية تشجيع الربط الشبكي وتجميع الآراء من الخبراء الذين لم يستطيعوا السفر إلى جنيف.

١٩- وأكد على أن الخبراء ناقشوا أهم عناصر سياسات واستراتيجيات تنظيم المشاريع اللازمة لتعزيز تنظيم المشاريع والابتكار وبناء القدرات. وبغية تعزيز تنظيم المشاريع، اقترح الخبراء أن تسعى التدابير السياسية إلى إذكاء الوعي، ومساعدة الأذهان الخلاقة للتعرف على الفرص وتمكين الذين يتحملون المخاطر لمبدأ الأنشطة التجارية أو الشركات من البقاء والنمو. وتتضمن أهم مكونات الاستراتيجية (أ) الشركات العامة - الخاصة؛ و(ب) منتجات التمويل الاستراتيجي؛ و(ج) الخدمات الاستشارية؛ و(د) التدريب على تنظيم المشاريع باستخدام برنامج الأونكتاد الخاص بتنظيم المشاريع (إمريتيك) والتعليم في باكورة الحياة؛ و(هـ) الربط الشبكي لمنظمي المشاريع والمبتكرين الناجحين.

٢٠- وفيما يتعلق ببناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ركزت مناقشات الخبراء على دور الابتكار المفتوح واستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل تقليل الفقر. وأشار إلى أن النهج المفتوحة حيال الأنشطة الابتكارية يمكن أن تكون مفيدة للبلدان النامية، شريطة أن يتم بشكل مناسب تحديث الأطر التنظيمية للملكية الفكرية من أجل حماية وتيسير اقتسام المعلومات والتعاون. وأشار إلى أنه في بعض الحالات قد يلزم اتباع أساليب جديدة حيال سياسة الابتكار. كما أشار رئيس اجتماع الخبراء إلى أنه قد تم عرض خبرات وطنية شتى، وعلى سبيل المثال، فإن التغييرات الحاصلة في التنظيمات قد أدت إلى تحسين تيسير إنشاء الأنشطة التجارية بتقليل عدد الإجراءات في موزامبيق والسنغال في حين أن السياسات الجديدة في تنظيم المشاريع في البرازيل وإيطاليا مكنت صغار المزارعين من الوصول إلى العقود الحكومية والقروض المصرفية، على الترتيب. وبالمثل، عرضت البرازيل والصين ابتكارات عالية القيمة تستخدم أساليب ابتكارية مفتوحة.

٢١- واتخذ الخبراء زمام المبادرة للتوصية بالمواضيع التالية التي سوف تُعالج في الدورات التي سيعقدها فريق الخبراء المتعدد السنوات في المستقبل، وطلبوا أن تنظر اللجنة في إقرار المواضيع الموصى بها.

٢٢- كما أبلغ رئيس فريق الخبراء أن الخبراء قد وافقوا على إنشاء شبكات معنية بقضايا محددة، والاضطلاع باستعراضات النظراء الطوعية بعد شهر أيار/مايو ٢٠١٠ وإجراء حصر لأفضل الممارسات على شبكة الإنترنت وشتى مقترحات التعاون. وتضمنت مقترحات أخرى تحسين التعاون القائم داخل منظومة الأمم المتحدة، ودراسة إمكانية استخدام محاضر الوقت الفعلي وجعل المنتدى الإلكتروني سمة دائمة من سمات عمل فريق الخبراء.

#### ٤- تقرير اجتماع فريق الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون

##### الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب

(البند ٣(أ)(٢) من جدول الأعمال)

٢٣- نظرت اللجنة في "تقرير اجتماع فريق الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون والتكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب عن دورته الأولى" (TD/B/C.II/MEM.2/3). وقد عقد الاجتماع في ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢٤- وقام السيد جوهان فان ويك (جنوب أفريقيا)، نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، بعرض استنتاجات الاجتماع. وأوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب وكذلك العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل

الإقليمي. وأشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتي من البلدان النامية قد نما بسرعة على امتداد العقدين السابقين وأن حصته في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج قد ارتفعت من ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وارتفع أيضاً عدد البلدان المستثمرة من الجنوب، وكانت هناك حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان نامية إلى اقتصادات نامية أخرى. وقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب مصدراً كبيراً من مصادر الاستثمار لبعض أقل البلدان نمواً. وذكر كذلك أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاستثمارات البينية، وإن كان من الممكن أن يتنوع هذا الأثر عبر المناطق، بحسب عمق التكامل والتكاملات الاقتصادية، وكذلك بحسب استجابة الشركات عبر الوطنية للحقائق الاقتصادية الجديدة للمجموعات الإقليمية. ومن المرجح أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الحالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، وإن كان من المحتمل أن يختلف طابع ومدى هذه الآثار باختلاف المناطق.

٢٥- وأكد نائب رئيس اجتماع الخبراء على أهم التوصيات التي أبدتها الخبراء. وتضمن المبادرات فيما بين بلدان الجنوب والتي ينبغي تعزيزها بنشاط، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من أعمال البحوث التحليلية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك دراسة الطابع الدقيق والآثار والتأثيرات البارزة الواقعة على البلدان والمناطق الإفرادية. ورئي أنه ينبغي للأونكتاد أن يقوم بتقييم آثار معاهدات الاستثمار الثنائية واستعراضات سياسات الاستثمار في اجتذاب الاستثمار، على أساس الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وأكد كذلك على عدد من التوصيات المحددة الأخرى الرامية إلى تيسير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة مساهمة ذلك الاستثمار في التكامل الإقليمي.

#### ٥- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية (البند ٣(أ)(٣) من جدول الأعمال)

٢٦- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول، تقرير "اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية، عن دورته الأولى" (TD/B/C.II/MEM.3/3) الذي عالج البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمارات الدولية. وعقد الاجتماع في الفترة ١٠-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٢٧- وقام السيد جوانيس تانجونغ (إندونيسيا)، نائب رئيس/مقرر اجتماع فريق الخبراء المتعدد السنوات - بعرض التقرير على اللجنة وأثنى على الأونكتاد لنجاح الاجتماع، من حيث عدد الحضور (أكثر من ٢٢٠ خبيراً من ٨٢ بلداً أكثر من نصفهم من بلدان نامية) ومن حيث ما اتسم به من مرونة كبيرة، حيث ابتعد عن مجرد تقديم العروض من أعضاء الفريق وسمح بدلاً من ذلك بإجراء مناقشة وتبادل للخبرات اتسما بالثراء والتعمق. وأشار إلى جدوى الاجتماع في ضوء عملية التسريع المستمر لوضع القواعد التنظيمية للاستثمار على الصعيد الدولي وفي ضوء الأزمة العالمية. وعلى النحو الموضح أثناء الاجتماع، فإن اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن تقوم بدور في كبح فيضان الأخطار الحمائية، وفي المساعدة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي مسألة تحظى بأهمية خاصة آخذاً في الحسبان انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم. وذكر كذلك على الاقتراحات السياسية التي تمخض عنها الاجتماع، وتشمل، ضمن أمور أخرى، اقتراحات للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة المعنية، والاقتراحات المتعلقة بمعالجة قلة تماسك قواعد اتفاقات الاستثمار الدولية، وكذلك الاقتراحات المنادية باستمرار هذا النوع من الاجتماعات على أساس سنوي.

## ٦- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢٨- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، "تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الخامسة والعشرين" (TD/B/C.II/ISAR/51). وعقد الاجتماع في الفترة ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٩- وانضم السيد نيلسن كارفايو (البرازيل)، رئيس الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، إلى دورة اللجنة عن طريق الفيديو، وقدم تقرير فريق الخبراء. وأشار إلى أن الفريق قد بلغ معلماً هاماً عندما احتفى بعقد دورته السنوية الخامسة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأكد على أن هذه الدورة تمثل نجاحاً عظيماً من حيث تنظيمها ومن حيث موضوعها على السواء. وأكد على الأهمية المتزايدة للفريق فيما يتعلق بمعالجة التحديات التي تفرضها الأزمة المالية على ثقة المستثمرين فيما يقدم عن الشركات من تقارير. وتناول بالتفصيل بند جدول الأعمال الأساسي وكذلك المواضيع الأخرى التي تعامل معها فريق الخبراء في دورته الخامسة والعشرين المحتفى بها. ثم تناول بالتفصيل أنشطة أخرى اضطلعت بها أمانة الأونكتاد نيابة عن فريق الخبراء. وتضمنت تلك الأنشطة شتى المؤتمرات، وحلقات العمل، والمنشورات، والاتصالات مع منظمات دولية أخرى. وفي ختام العرض الذي قدمه، دعا الدول الأعضاء إلى تقديم موارد إضافية إلى برنامج عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، بحيث يتسنى لأمانة الأونكتاد تلبية الطلب المتزايد دوماً على مزيد من العمل، وخاصة في مجال بناء القدرات.

## ٧- هيئة بيئة تُفضي إلى بناء القدرات الإنتاجية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٠- عرض هذا البند من جدول الأعمال رئيس الاجتماع الذي دعا الأمانة العامة للأونكتاد إلى أن تتناول هذا البند من جدول الأعمال بالتفصيل في بعض التعليقات الافتتاحية وعمدت أمانة الأونكتاد إلى تقديم مزيد من التفاصيل بشأن هذا البند من جدول الأعمال، موضحة أن الموضوع الذي سوف يتم تداوله أثناء الاجتماع يتصل بكفاءة الإدارية وأثرها في تعزيز القدرات الإنتاجية في أوراق الأزمة. وتشمل الكفاءة الإدارية ثلاثة مواضيع كبرى هي: شفافية وتبسيط وأتمتة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالأعمال التجارية (وكثيراً ما يشار إلى الأتمتة على أنها "الحكومة الإلكترونية"). كما قامت الأمانة باستعراض استخدام الأونكتاد لنظام "القواعد التنظيمية الإلكترونية"، وهو تطبيق لبرنامج حكومة إلكترونية جاهز يسمح للحكومات بعرض الإجراءات الإدارية على شبكة الإنترنت؛ وقد ضُربت بعد ذلك أمثلة كثيرة لنظام "القواعد التنظيمية الإلكترونية" هذا، طرحت أثناء المداولات.

٣١- وقام الرئيس بدعوة نطاق واسع من المتحدثين من البلدان النامية ومن البلدان المتقدمة النمو حيث قدموا تعليقاتهم متناولين شتى جوانب موضوع الكفاءة الإدارية (يرجى الاطلاع على قائمة المتحدثين في المرفق). وركزت معظم التعليقات على الخبرة العملية لعدة دول أعضاء في تطوير "مراكز متكاملة" داخل بلدانهم لتنسيق الطلبات على تشكيل المشاريع وعملها.

٣٢- وأكد معظم المتحدثين على أهمية الكفاءة الإدارية لتقليل عبء التكلفة الإدارية على المشاريع، ولزيادة القدرات الإنتاجية واجتذاب منظمي المشاريع إلى القطاع الرسمي. كما رُئي أن تعزيز الكفاءة الإدارية وسيلة للقضاء على سوء الإدارة، وأنه يشكل نهجاً مفيداً مضاداً للفساد.

٣٣- وأكد معظم المتحدثين على دور التكنولوجيات الجديدة، وخاصة استخدام تكنولوجيات شبكة الإنترنت (كما في ذلك برنامج "الحكومة الإلكترونية" للأونكتاد) بوصفه أداة مهمة لتحسين الشفافية والفعالية في أعمال الإجراءات الإدارية اللازمة. كما أكد كثير من المتحدثين على أن استخدام تكنولوجيات جديدة أدى إلى حدوث إصلاحات إجرائية جديدة، كثيراً تتطلبها الحاجة.

٣٤- كما تناول عديد من المتحدثين مسائل سياساتية أعرض نطاقاً تتعلق بالكفاءة الإدارية. وتضمنت تلك المسائل الحاجة إلى الحفاظ على جودة الجهاز التنظيمي، وفي الوقت ذاته تقليل الإجراءات الإدارية أو تنسيقها. وأشار إلى دعم سياسي الرفيع المستوى أساسي إحداث تغيرات ضرورية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في الإطار التنظيمي وفي الهياكل الإدارية، من حيث العمليات والممارسة العملية. كما تضمنت المسائل السياسية الأعرض نطاقاً الحاجة إلى وضع نهج للكفاءة الإدارية ضمن أي برامج إصلاح كبرى، بحيث تكون الإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقاً متسقة مع الإصلاحات الإدارية على المستوى الجزئي.

٣٥- وقام المتحدثون بتحديد عدد من النتائج التي تمخضت عنها خيراقتهم، وتتضمن:

(أ) أن زيادة الكفاءة الإدارية و"المراكز المتكاملة" صديقة المستهلك، ساعدت المشاريع في القطاع غير الرسمي على إضفاء الطابع الرسمي على عملياتها؛

(ب) أن زيادة الكفاءة الإدارية والشفافية قللت من الفساد؛

(ج) أن استخدام "المراكز المتكاملة" وتكنولوجيا شبكة الإنترنت أدى إلى توضيح الإجراءات لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، ومن ثم، تقليل العوائق الإدارية أمام الاستثمار؛

(د) أن استخدام تكنولوجيا شبكة الإنترنت زاد كثيراً من الشفافية في الإجراءات الإدارية؛

(هـ) أن استخدام "المراكز المتكاملة" زاد زيادة كبيرة من معدل تسجيل المشاريع الجديدة، حتى في خضم الأزمة المالية الحالية (فعلى سبيل المثال، أبلغ أحد البلدان عن حدوث زيادة سنوية نسبتها ٥٠ في المائة).

٣٦- وتضمنت التوصيات السياسية التي تمخضت عنها المناقشات ما يلي:

(أ) أنه ينبغي للبلدان أن تنشئ "مراكز متكاملة" لإنشاء المشاريع والترخيص بالاستثمار والاستفادة إلى أقصى حد من استخدام تكنولوجيا الإنترنت في هذه العملية؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تدرج استحداث "مراكز متكاملة" ضمن عملية إصلاح أوسع نطاقاً؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تنظر في إشراك أعضاء القطاع الخاص في تصميم (وربما في تنفيذ) "مراكز متكاملة" لضمان أن تكون العملية ملبية لاحتياجات المستخدمين؛

(د) الشفافية مهمة للكفاءة الإدارية، كما أن مفهوم "القانون الإداري الدولي" سوف يكون مفيداً لنشر المبادئ التوجيهية المعنية بالشفافية الإدارية؛

(هـ) ينبغي للبلدان أن تتبادل خبراتها مع بعضها البعض كجزء من عملية تحسين مستمرة للتعرف على أدوات جديدة (لا سيما أدوات البرامجيات) وسبل جديدة لتنسيق الإجراءات الإدارية بدون التضحية بجودة الأنظمة. وعلى وجه الخصوص ينبغي تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧- وأعلن أحد البلدان المتقدمة يتمتع بخبرة مستفيضة في إنشاء "مركز متكامل" لتسجيل المشاريع أنه مستعد لاقتسام خبراته ومعارفه من خلال عروض تنظم في بلدان نامية. وعرضت بلدان نامية عديدة طوّرت حلول ناجحة لتحسين الكفاءة الإدارية تقديم دعمها لبلدان نامية أخرى مهتمة بتنفيذ حلول مماثلة.

٣٨- وطلب أحد الوفود من الأونكتاد أن يتيح - عند الإمكان، على الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب) - مزيداً من المعلومات والمرجعيات بشأن الممارسات الجيدة التي ذكرت بخصوص المسألة والتي لم تكن معدة للاجتماع.

٣٩- وفي هذا الصدد، أعلنت أمانة الأونكتاد عن منبر جديد يجري إنشاؤه حالياً لتبادل الممارسات والسياسات القطرية الجيدة في مجال الكفاءة الإدارية، عنوانه "تبادل تيسير الأعمال التجارية" سوف يكون متاحاً اعتباراً من تموز/يوليه على الموقع: [www.businessfacilitation.org](http://www.businessfacilitation.org).

#### ٨- استعراض سياسات الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٠- نظر الاجتماع في استعراض سياسات الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية (UNCTAD/ITE/IPC/2007/9).

٤١- ورحب الأمين العام للأونكتاد بالمشاركة الرفيعة المستوى لحكومة الجمهورية الدومينيكية، وأشاد بما أحرزته من تقدم في مجال التحديث الاقتصادي. وأشار بصفة خاصة إلى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تشكيل رأس المال وإيجاد الفرص الوظيفية، فضلاً عن تأثيره الكبير في توجيه التنوع الاقتصادي للبلد وتحويله من الاقتصاد الزراعي القائم على السلع الأساسية إلى تصدير السلع المصنّعة.

٤٢- وتم التوصل إلى توافق آراء بين البلدان الأعضاء بشأن التقدم الكبير الذي أحرزته الجمهورية الدومينيكية خلال العقد المنصرم في مجال الإصلاحات الاقتصادية، واستقرار الاقتصاد وتحرير الاستثمار ونظم التجارة. واشتملت التحسينات التي طرأت خلال العقد المنصرم على حملة أمور منها اعتماد تشريعات جديدة في مجالات مثل حماية الملكية الفكرية، وقانون الشركات، والمنافسة، والمشتريات الحكومية، والبيئة، والأراضي، والاتصالات السلكية واللاسلكية وأسعار صرف العملات الأجنبية. وقد تحققت الفائدة المنشودة من هذه التغييرات وشهد البلد زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفوائد التي حققها من هذا الاستثمار.

٤٣- وتشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية الدومينيكية زيادة مطردة منذ عام ٢٠٠٤. وأشارت البلدان الأعضاء إلى التنوع الكبير الذي طرأ على الاستثمار الأجنبي المباشر والأنشطة الاقتصادية في مجالات مثل السياحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتصنيع، والتعدين، والكهرباء، والاستثمار مؤخراً في



مجال الوقود الأحيائي، والمعدات الطبية، والمنتجات الصيدلانية، وقطع غيار السيارات والأجهزة الإلكترونية. وقد أدى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية الدومينيكية إلى حث بعض البلدان على طلب إجراء مفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية.

٤٤- وبناءً على التوصيات الواردة في استعراض سياسات الاستثمار، أشارت البلدان الأعضاء إلى أن رؤية الجمهورية الدومينيكية المتمثلة في إجراء تحول اقتصادي جديد نحو الصناعات التحويلية والخدمات التي تنطوي على قيمة مضافة عالية تقتضي تحولاً رئيسياً في النهج المتبع على صعيد السياسة. وبشكل خاص، هناك حاجة إلى الانتقال من التركيز على جهود ترويج الاستثمار القائمة على توفير الأيدي العاملة المنخفضة الكلفة والحوافز الضريبية السخية إلى التركيز القائم على تحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية ونوعية الهياكل الأساسية. وأشار أيضاً إلى مدى تكيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الصدمات الخارجية وإلى الأزمة الاقتصادية والمالية التي أعقبت ذلك في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وكانت تلك الأزمة حافزاً لإجراء المزيد من الإصلاحات التي وطدت التحول الاقتصادي الذي شُرع فيه خلال التسعينات من القرن الماضي.

٤٥- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز بالفعل، فقد سلّمت الجمهورية الدومينيكية وغيرها من البلدان المشاركة بأنه ما زال هناك العديد من التحديات القائمة. ومن هذه التحديات إحراز المزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر، وتوسيع الجهود لتشمل البنى الأساسية غير الكافية، وبخاصة في مجالي الكهرباء والطرق. وفي هذا الصدد، عبر الكثير من البلدان عن دعم التوصية الواردة في استعراض سياسات الاستثمار والمتعلقة بضرورة ربط أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالأهداف الإنمائية للحكومة بشأن قضايا مثل الحد من الفقر، والتعليم، والبحث والتطوير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة إلى مجالات منها على سبيل المثال الخدمات والسياحة الفاخرة.

٤٦- وأكدت الشركات المستثمرة المشاركة في النقاش الأثر الإيجابي للبيئة الاستثمارية الجديدة، كما يبرز ذلك من استثمارها الجديد في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات، والتعدين، والسياحة، والملابس. وأعرب عن توافق في الآراء بشأن حقيقة أنه ما تزال هناك ثغرات قائمة في تنفيذ القوانين الجديدة تنفيذاً فعالاً، وبخاصة فيما يتعلق بالتراخيص البيئية الخاصة بالأراضي، وحسن الإدارة، والملكية الفكرية، والمهجرة. وأشارت عدة بلدان أيضاً إلى أنه لم يكن هناك حتى عام ٢٠٠٨ أي قانون للمنافسة وأن المنافسة تبقى إحدى القضايا الرئيسية الواجب تناولها. (يقوم الأونكتاد بالفعل بتقديم مساعدة في إنشاء هيئة معنية بالمنافسة في إطار متابعة استعراض سياسات الاستثمار). ودعي أيضاً إلى تحسين النظام الضريبي والقيام بأعمال من قبيل إنشاء مناطق حرة ومعاملة جميع الأعمال التجارية على قدم المساواة من حيث المعدلات الضريبية المشجعة على المنافسة.

٤٧- وبناءً على التوصيات الواردة في استعراض سياسات الاستثمار، أُشير إلى وجوب تنقيح مدونة الاستثمار بغية (أ) إزالة المفارقات التاريخية؛ (ب) تعزيز أحكام قانون الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمعاملة والحماية؛ (ج) توفير ضمانات فيما يتعلق بالصادرة؛ و(د) زيادة إمكانية الوصول إلى الآليات المحلية والدولية المعنية بتسوية النزاعات.

٤٨- وأشارت الشركات المستثمرة والبلدان الأعضاء إلى ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي للاستثمار وإنشاء جهاز وطني لترويج الاستثمار بغية تحسين التنسيق فيما بين مختلف الكيانات التي أنيطت بها بعض المسؤوليات بشأن ترويج الاستثمار (وزارات السياحة والزراعة والتعدين، والهيئات الناظمة، وسائر الوكالات الحكومية).

وقد اضطلع مركز التصدير والاستثمار للجمهورية الدومينيكية بدور هام في العمل على جذب الاستثمار. إلا أن استعراض سياسات الاستثمار أشار إلى أن الأهداف الحكومية تتطلب بذل مجهود وطني لاتباع نهج شامل جديد وإنشاء وزارة استثمار جديدة لغرس قيادة سياسية قوية.

٤٩- وأكدت السلطات الدومينيكية أن الجمهورية الدومينيكية أحرزت بالفعل تقدماً في تنفيذ توصيات شتي، بمساعدة من الأونكتاد ودعم من الجهات المانحة (مع معاهدة استثمار ثنائية نموذجية مطبقة بالفعل). كما أنها (أ) أحرزت تقدماً في تنقيح قانون الاستثمار؛ (ب) وفرت منهجية جديدة لجمع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) استحدثت قانون منافسة جديداً وهيئة معنية بالمنافسة؛ (د) قدمت الدعم للشركات المحلية (مشروع إميرتيك)؛ (هـ) دعت الجهات المانحة إلى المثابرة على تقديم الدعم من أجل مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسات الاستثمار. وأكد الأونكتاد مجدداً التزامه بالمساعدة في أعمال دعم لمتابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة.

#### ٩- استعراض سياسات الاستثمار في نيجيريا (البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٠- نظر الاجتماع في استعراض سياسات الاستثمار في نيجيريا (UNCTAD/DIAE/PCB/2008/1).

٥١- وأشار الأمين العام، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون محركاً قوياً للتنمية، فإنه لا تزال توجد، في حالة نيجيريا، طاقات لم تستغل بعد. وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاماً كبيراً في تكوين رأس المال وتوليد الصادرات والعائدات الضريبية من قطاع النفط وفي تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ. وذكر، مع ذلك، أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والصناعة التحويلية محدود. فبمقدور نيجيريا أن تستخدم على نحو أفضل سوقها المحلية والإقليمية الكبيرة ومواردها الطبيعية وإيراداتها من النفط وأساسياتها الاقتصادية السليمة ونظامها الليبرالي جداً الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر استخداماً أفضل.

٥٢- وقد شجع الأونكتاد الحكومة على وضع سياسات لحفز النمو في قطاعات أخرى غير النفط، وتشجيع الشركات عبر الوطنية على زيادة القيمة المضافة وإنشاء روابط مع الشركات المحلية. ورُئي أنه ينبغي لنيجيريا أن تسعى إلى أن تصبح مركزاً للأعمال التجارية لعموم أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى استعراض سياسات الاستثمار بخمسة مجالات عمل رئيسية هي: (أ) تحسين الإطار التنظيمي (بما في ذلك إصلاح نظام إدارة الأراضي والنظام الضريبي)؛ (ب) الاستثمار في رأس المال البشري والمادي؛ (ج) الاستفادة من التكامل الإقليمي وإعادة النظر في التعريفات الخارجية؛ (د) تعزيز الروابط والقدرة الصناعية المحلية؛ (هـ) تعزيز وتنسيق المؤسسات التي تعنى بقضايا الاستثمار والقضايا المتصلة بها.

٥٣- ورحبت الحكومة باستعراض سياسات الاستثمار واعتبرته استعراضاً هاماً ومناسب التوقيت لعملية الإصلاح التي تجريها. وأشارت إلى ما ينطوي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر من إمكانات لتلبية أهداف خطة الرئيس ذات النقاط السبع ورؤية ٢٠٢٠.

٥٤- وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت حكومة نيجيريا تدابير هامة وخصصت موارد لتعزيز تنسيق المؤسسات التي تعنى بالاستثمار، وتحسين سيادة القانون، وتعزيز الأمن، ومكافحة الفساد. واعترفت الحكومة بمواطن الضعف الكبيرة القائمة في مجالي الإمداد بالكهرباء والبنية الأساسية للنقل، وتعهدت بمواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين

الإطار التنظيمي وحفز الاستثمار الأجنبي في هذين المجالين. وشددت أيضاً على أن المسؤولين النيجيريين على استعداد لمساعدة المستثمرين مساعدة فعالة.

٥٥- وقدمت البلدان الأعضاء والشركات المستثمرة المشاركة في النقاش ملاحظات إيجابية حول تجارها في مجال القيام بأعمال تجارية في نيجيريا. وأبرزت ما حققه البلد من إنجازات من حيث استعادة الاستقرار السياسي وإقامة أسس اقتصادية متينة، والتزامه بعملية الإصلاح وجهوده الهادفة إلى مكافحة الفساد على كافة المستويات. وشدد جميع المناقشين على الأهمية الاستراتيجية لنيجيريا من حيث الإمكانيات السوقية وتوفر إمدادات الأيدي العاملة والموارد الطبيعية. وسلط الضوء أيضاً على القطاع المصرفي النامي بسرعة، بوصفه مثلاً إيجابياً على التقدم الذي حققته نيجيريا في إصلاح بيئة الأعمال التجارية.

٥٦- وأيد المناقشون التوصيات الواردة في استعراض سياسات الاستثمار بشأن ضرورة أن تواصل الحكومة الاستثمار في إعادة تأهيل البنى الأساسية الرئيسية وفي تنمية رأس المال البشري. واعتُبرت كلتا هاتين القضيتين أساسيتين لزيادة قدرة نيجيريا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرة القطاع الإنتاجي المحلي على الاستفادة منه.

٥٧- ودعت البلدان الأعضاء والشركات المستثمرة أيضاً إلى زيادة تحسين البيئة القانونية والتنظيمية، وبخاصة في مجالات تراخيص الاستثمار، واجتذاب المهارات، واحتياز الأراضي، والزمن الذي تستغرقه الإجراءات الجمركية. وأعرب المندوبون عن قلقهم إزاء وجود حالات من الحماية التجارية. وشدد أيضاً على أن للحكومة دوراً هاماً تضطلع به في تشجيع الحوار بين القطاعين العام والخاص وتحسين صورة نيجيريا كمقصد للاستثمار. ودعت الشركات المستثمرة إلى تحسين الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بغية معالجة مواطن الضعف في البيئة الاستثمارية، بما في ذلك النقص في الكهرباء وتنمية رأس المال البشري.

٥٨- وأكدت الحكومة النيجيرية التزامها القوي بتنفيذ التوصيات الواردة في استعراض سياسات الاستثمار، والمضي في تنفيذ خطة العمل التي أعدها الأونكتاد والواردة في الكتاب الأزرق لنيجيريا بشأن أفضل الممارسات في مجال ترويج وتيسير الاستثمار.

## ١٠- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٩- قدم الموظف المسؤول عن شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع تقريراً عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرافيا فيما يتعلق بمجالات العمل التي تغطيها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وبعد استعراض موجز للأداء الشامل للشعبة في عام ٢٠٠٨، قام بعرض التوجه الاستراتيجي للبرنامج. وباستخدام المنتجات السبعة الأساسية للشعبة (تقرير الاستثمار العالمي، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراضات سياسات الاستثمار، وسلسلة منشورات الأونكتاد حول الاتفاقات بشأن الاستثمارات الدولية، وتيسير الاستثمار، والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وتنمية المشاريع) كأمثلة ملموسة، أوضح كيف أن التآزر فيما بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد قد تم تقويته وتعزيزه. كما أشار الموظف المسؤول إلى الجهود المستمرة الرامية إلى تعبئة موارد خارج الميزانية، وذكر اللجنة بالعدد المتزايد للطلبات، التي ينبغي معالجتها، فيما يتعلق بالحصول على المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأعقب

ذلك مناقشة نشطة، نوهت الوفود خلالها بآثار أعمال شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع. وبصفة خاصة، أبلغ أحد الوفود عن اجتماع مدعوم من الأونكتاد بشأن مسائل قانون الاستثمار في أمريكا اللاتينية وأنشطة المتابعة ذات الصلة. وأشادت عدة وفود بإبلاغ الأمانة عن تنفيذ توصية وتعزيز تآزر الأركان الثلاثة، باعتباره عرضاً نموذجياً.

### باء - الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٠ - اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها على النحو الوارد في الفصل أولاً. وقررت إحالة مناقشة إحدى فقرات استنتاجاتها المتفق عليها - والتي تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التكامل الإقليمي، في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية - إلى لجنة التجارة والتنمية.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - افتتاح الدورة

٦١ - افتتح الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، السيد إدواردو إرنستو سبيريزن - يورت (غواتيمالا)، رئيس اللجنة في هذه الدورة.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٦٢ - انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد إدواردو إرنستو سبيريزن - يورت (غواتيمالا)

نواب الرئيس: السيد روي ليفرامنتو (أنغولا)

السيد خورخي فيرير (كوبا)

السيدة روبانتي آرياراتني (سري لانكا)

السيدة أندرياني فالكوناكي - سوتوروبولوس (اليونان)

السيدة هيلي نيمي (فنلندا)

المقررة: السيدة مادينا كاراباييفا (قيرغيزستان)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٣ - أقرت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.II/1). وفيما يلي جدول الأعمال:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

١٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٢٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

٣٠٠٠ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة

٤- تهيئة بيئة تُفضي إلى بناء القدرات الإنتاجية

٥- تبادل الخبرات: استعراض سياسات الاستثمار، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٤- في الجلسة العامة الختامية، أذنت اللجنة للمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

مرفق

## الحضور\*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

|                             |                                 |
|-----------------------------|---------------------------------|
| الاتحاد الروسي              | بيرو                            |
| إثيوبيا                     | تايلند                          |
| أذربيجان                    | تركيا                           |
| الأرجنتين                   | ترينيداد وتوباغو                |
| إستونيا                     | تشاد                            |
| إسبانيا                     | تونس                            |
| إسرائيل                     | جامايكا                         |
| أفغانستان                   | الجزائر                         |
| إكوادور                     | الجمهورية التشيكية              |
| ألمانيا                     | جمهورية تترانيا المتحدة         |
| إندونيسيا                   | الجمهورية الدومينيكية           |
| أوغندا                      | الجمهورية العربية السورية       |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | جمهورية الكونغو الديمقراطية     |
| إيطاليا                     | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| باراغواي                    | جنوب أفريقيا                    |
| باكستان                     | جيبوتي                          |
| البحرين                     | رومانيا                         |
| البرازيل                    | زامبيا                          |
| البرتغال                    | زمبابوي                         |
| بلجيكا                      | سري لانكا                       |
| بنغلاديش                    | السلفادور                       |
| بوركينا فاسو                | سنغافورة                        |
| بوروندي                     | السنغال                         |
| البوسنة والهرسك             | السويد                          |
| بولندا                      | سويسرا                          |

---

\* للاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة TD/B/C.II/Inf.1.

|                                           |                                |
|-------------------------------------------|--------------------------------|
| مصر                                       | سيراليون                       |
| المغرب                                    | صربيا                          |
| المكسيك                                   | الصين                          |
| ملديف                                     | طاجيكستان                      |
| المملكة العربية السعودية                  | العراق                         |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا | عمان                           |
| منغوليا                                   | غواتيمالا                      |
| موزامبيق                                  | فرنسا                          |
| ميانمار                                   | الفلبين                        |
| النمسا                                    | فترويل (جمهورية - البوليفارية) |
| نيبال                                     | فنلندا                         |
| النيجر                                    | قبرص                           |
| نيجيريا                                   | قطر                            |
| نيكاراغوا                                 | قيرغيزستان                     |
| هايتي                                     | الكاميرون                      |
| الهند                                     | الكرسي الرسولي                 |
| هنغاريا                                   | كندا                           |
| هولندا                                    | كوبا                           |
| الولايات المتحدة الأمريكية                | كولومبيا                       |
| اليابان                                   | الكونغو                        |
| اليمن                                     | كينيا                          |
| اليونان                                   | مالطة                          |
|                                           | مالي                           |

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا

جماعة شرق أفريقيا

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

مركز الجنوب

٤ - وكانت المنظمة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥ - وكانت الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٦ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة :

الفئة العامة

الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الفنية

مهندسو العالم

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

منظمة القرية السويسرية غير الحكومية

الفئة الخاصة

الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار

٧ - وقد وجهت الدعوة إلى أعضاء فرق المناقشة التالية أسماؤهم لحضور الدورة (البند ٤ من جدول الأعمال):

السيد منصور حيدرة، مدير عام، وكالة ترويج الاستثمار، مالي

السيد إ. فونسيكا، مدير عام، الغرفة التجارية لنيكاراغوا

السيد س. فاردانيان، مدير عام، وكالة موسكو لترويج الاستثمار والتصدير (Moscow Investment and

Export Promotion Agency)

Mr. C. Lombard, Director, Symbiotics Investment, Switzerland

Mr. J.P. Méan, Vice-President, Transparency Switzerland

Ms. M. Drzeniek, Senior Economist, World Economic Forum, Global Competitiveness Report



السيد ل. موكين، نائب رئيس القدرة التنافسية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم،  
وزارة المالية، فرنسا

السيد ج. ك. سيلفا، مدير اتحاد غرف التجارة والصناعة، كولومبيا  
السيد أي. تالو، أكاديمية الحكم الإلكتروني (E-governance Academy) إستونيا  
السيد ج. م. ماس، خبير إصلاح تنظيمي، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية  
السيد ه. سماحي، مدير، وزارة الداخلية، المغرب

Mr. M. Mbarki, Agence de l'Oriental, Morocco

Mrs. M. Alfaro de Moran, Director, Presidential Programme "El Salvador Eficiente"/Coordinator  
of Administrative Innovation

السيد نجو هاي فان، نائب مدير، برنامج الإصلاح الإداري، مكتب رئيس الوزراء، فيتنام

السيد ر. ل. هاوس، أستاذ كلية الحقوق جامعة نيويورك

السيد ب. أندريس - أمو، محلل سياسة، شعبة السياسة التنظيمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
المجلس الدولي لبحوث وتطوير المطاط.

- - - - -